الديار
AD-DIYAR
الخميس 21-01-2010 العدد 7553

شحادة : تطوير الاتصالات وتعزيز المنافسة بين الشركات مرهونان بتمكين الهيئة المنظمة تطبيق القانون ٤٣١

أكد رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» الدكتور كمال شحادة أن تمكين الهيئة المنظمة وتطبيق قانون الاتصالات رقم ٤٣١ الصادر سنة ٢٠٠٢، هما شرطان ضروريان لتطوير سوق الاتصالات اللبنانية وحفز المنافسة بين الشركات العاملة فيها وضمان المنافع لجميع الشركاء وأصحاب المصلحة في هذا القطاع.

وكان الدكتور شحادة يتحدث عن «المتطلبات التنظيمية للحزمة العريضة» ((Broadband، في فندق «فينيسيا» الثلثاء الماضي خلال ورشة عمل مجموعة أصحاب المصلحة في «الحزمة العريضة» اللبنانية، شارك فيها أيضاً وزير الاتصالات شربل نحاس، برعاية «جمعية مصارف لبنان»، وحضره أعضاء مجلس إدارة الهيئة المنظمة. وفي هذا السياق، أشار الدكتور شحادة الى ٣ خطوات اعتبرها رئيسية أمام تطوير المنافسة في قطاع الاتصالات وإطلاق خدمات الحزمة العريضة:

الخطوة الأولى هي استكمال «التشركة» ومنح الترخيص لاحقاً لشركة «ليبان تيليكوم»: نقل خدمات الهاتف الثابت التي تؤديها الآن وزارة الاتصالات الى شركة خاصة، وترخيصها هو واحد من المحركات الرئيسية للبنية التحتية المستندة الى المنافسة، ومن شأن ذلك: خلق بنية مؤسساتية سليمة بموارد مالية وبشرية أكثر تطوراً، إعادة تعزيز دور لبنان في السوق عبر زيادة المنافسة، وتزايد قيمة «ليبان تيليكوم» في السوق، وتعبيد الطريق امام بيع سليم بالتجزئة مقابل بيع الخدمات بالجملة.

والخطوة الثانية هي ضمان البنية التحتية والخدمات القائمة على المنافسة في سوق الحزمة العريضة: منافسة البنية التحتية تضمن وفرة السعات الوطنية والدولية مع درجة عالية من الخدمات بأسعار تنافسية، والتي تعد ضرورية لتنمية سوق الحزمة العريضة بالتجزئة. الخدمات القائمة على المنافسة هي المحرك الرئيسي لزيادة رضا المستهلكين في ما يتعلق بخدمات الحزمة العريضة (عن طريق خفض الأسعار وزيادة جودة الخدمة) مما يجلب منافع اقتصادية كبرى لهذا البلد.

اما الخطوة الثالثة، فتكمن، برأيه، في تطبيق الأنظمة الصادرة المبنية على «أفضل الممارسات»: من شأن التنظيم الملائم ان يضمن المنافسة في السوق. ويرتكز اطار عمل الهيئة المنظمة للاتصالات على ما يلي: فرض نظام نفاذ مفتوح على جميع المرافق الاساسية التي يملكها اللاعبون الرئيسيون (الحلقة المحلية، الرئيسية، إلخ..)، واصدار مجلس الوزراء مرسوماً بشأن الوصول الى الممتلكات العامة وحقوق المرور (تقاسم المسالك يخفض تكاليف مد الألياف البصرية بنسبة تناهز ٧٠ في المئة)، اتمام الفصل الهيكلي بين قطاع تجارة الجملة وفرع للاعبين المتكاملين رأسياً، وإنفاذ نظام القوة التسويقية الهامة وجميع الأنظمة الاخرى الصادرة عن الهيئة المنظمة للاتصالات.

شحادة بين الوزير نحاس وعدد من الحضور

وشرح الدكتور شحادة كيف يتوجب ضمن جدول أعمال الحزمة العريضة توضيح عدد من قضايا السياسة العامة المهمة:

- حصرية «ليبان تيليكوم»: فترة حصرية «ليبان تيليكوم» بالنسبة للاتصالات الهاتفية الأساسية والخدمات الصوتية الدولية ينبغي أن تكون محددة، ولكن لا يجب أن تتجاوز ٥ سنوات (بما في ذلك الصوت عبر بروتوكول الانترنت).
- الاتصالات الخلوية: التنقل أو القدرة على تقديم خدمات الهاتف الخلوي، تتطلب قرارا من مجلس الوزراء ليتم تضمينها في تراخيص الحزمة العريضة.
- حقوق المرور (بما في ذلك الوصول الى المسالك): ضمان الوصول الى المسالك العامة سوف يحفز الداخلين الجدد، عبر خفض كبير في التكاليف الثابتة والقضاء على الازدواجية التي لا داعي لها للبنية التحتية.
- رسوم حيز الترددات والرسوم الادارية: اعدت الهيئة المنظمة مشروع مرسوم لارساء الحق في رسوم استخدام حيز الترددات ((RTU على اساس التسعير الاداري المحفز والرسوم الادارية لحيز الترددات استناداً الى احتساب التكاليف. - تقاسم الايرادات لتطبق على جميع مقدمي الخدمات المرخص لهم العاملين في الأسواق نفسها، والتي تحمل تراخيص مشابهة.
- قانون البناء: أعدت الهيئة المنظمة مشروع مرسوم يرمي الى تعديل قانون البناء الحالي، لتمكين المباني الجديدة من أن تكون جاهزة لمد الألياف (المرسوم الذي سيقدم الى وزير الأشغال العامة والنقل).

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"